غرفة صناعة عمان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

تطبيقات الحوكمة في منظمات الأعمال واثارها الاقتصادية

غرفة صناعة عمان

نيسان، 2017

الحوكمة

تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية، للأسباب التالية:

1- سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الدول، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة ولافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية.

2- التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات والمنظمات (ذاتية التنظيم) كمنظمات الأعمال.

أهداف الحوكمة

من أهم أهداف الحوكمة:

1- أداة فاعلة لمعالجة تضارب العلاقة بين مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنظمات من جهة، وبين الإدارة التنفيذية وشركاء المنظمة وأصحاب المصالح من جهة أخرى.

2- العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي بكل صوره، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين وأصحاب المصالح.

المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد للحوكمة

دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي

- لقد ظهرت الحاجة الى حوكمة أنشطة القطاع الخاص في الوطن العربي بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد موجة الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد، بالإضافة الى اعطاء دور للقطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية في هذه الدول، ومن هنا فإن حوكمة الاقتصاد ككل، تعني العمل على سد كل ثغرة قد يتسرب منها الفساد الى المؤسسات الاقتصادية خاصة كانت ام عامة.

- تشير الدراسات المتعددة بان الالتزام بتطبيق المفهوم الفكري للحوكمة بأبعاده المختلفة (سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية أو المحاسبية) ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار نموها، حيث تبرز أهمية حوكمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم التنافس الأخلاقي بين أصحاب المصالح.

دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي

- علاوة على ما يوفره البعد القانوني في الحوكمة من ضمان لحقوق الجهات المتعددة وأصحاب المصالح فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل المنظمات تعد العمود الفقري للعلاقة بين الأطراف المعنية في المنظمات والاقتصاد ككل، ومن أهم هذه القوانين، قوانين الشركات والمحاسبة، والضرائب، والعمل وغيرها. كما تعتبر معايير الإفصاح والشفافية عصب مبادئ الحوكمة بشكل عام.

- المفهوم شامل للحوكمة يتجاوز القطاع الخاص ليشمل أيضاً القطاع العام، حيث أن بعض مؤسسات الأعمال والشركات يرتبط إنتاجها سواء كان سلعي أو خدمي برفاهية أفراد المجتمع، أي أنها تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، وخاصة الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعاشية وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد والمؤسسات.

ملخص دور الحوكمة في التنمية الإقتصادية

كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم التنافس الأخلاقي بين أصحاب المصالح.

تعزيز الثقة بحسن إدارة المنظمة والاقتصاد ككل.

ضمان لحقوق الجهات المتعددة وأصحاب المصالح.

أداة لتعزيز رفاهية أفراد المجتمع، وخاصة الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعاشية

مدونات السلوك

- يعتمد تقدم الدول والمجتمعات على مقدرتها على وضع الأطر التشريعية والمؤسسية والعملياتية المناسبة التي ترسخ مبادئ النزاهة والحاكمية الرشيدة، والشفافية والمساءلة والمحاسبة، وعلى الرغم من أهمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية، فان الضمانة الحقيقية لتحقيق التقدم المنشود هو تطبيق التشريعات بعدالة ومساواة وضمان فعالية وكفاءة الجهات المعنية بمكافحة الفساد وذلك بوجود مدونة للسلوك ولأخلاق تعمل على تطبيق الأطر التشريعية بفعالية.
- برز دور رجال الاعمال وأصحاب المصالح المشكلين لمنظمات الأعمال في تعزيز القيم، بحيث بدء القطاع الخاص وبشكل رئيسي قطاع الشركات ورجال الاعمال في العديد من دول العالم المتقدم بالعمل على اعداد ونشر مدونات السلوك، ثم تبعتها بعضاً من المنظمات الدولية بقصد تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المؤسسات والشركات فيما بينها من جهة ثم فيما بينها وبين الجمهور والمجتمع المدني من جهة أخرى.

رؤية القطاع الخاص نحو مدونات السلوك الوظيفي

- إن القطاع الخاص يعمل على بناء منظومة أخلاقية وتعزيز النزاهة في العمل بهدف بناء مؤسسات فعالة تحظى باحترام الموظفين وتساعد المجتمع في القضاء على ظاهرة الفساد، مما يؤدي إلى انتشار العدالة بين إفراد المجتمع الواحد.

- فالأخلاق وقواعد السلوك ضرورة إدارية والتي يجب توافرها في العامل والموظف وصاحب العمل على حد سواء حتى تستمر العلاقة الإنسانية الكريمة بين الأطراف.

- وللأخلاق وقواعد السلوك أهمية بالغة لما لها تأثير كبير على حياة الأفراد والجماعات، وهي مرتبطة بسلوك الفرد ولا يمكن فصل أخلاقيات العمل عن الأخلاق العامة للموظف، بل يجب على الموظف أن يتعامل مع مشاكل العمل من منطلق المعايير الأخلاقية العامة التي يؤمن بها.

رؤية القطاع الخاص نحو مدونات السلوك الوظيفي

- يعد الفساد المالي والإداري معوق أساسي لعملية البناء والإعمار والتنمية الاقتصادية، ومعوقًا لنمو القطاع الخاص والاستثمار بشتى أشكاله، لذلك فقد ظهرت ضرورة وضع إطار عمل مؤسسي لغرض تطويق المشكلة وعلاجها، من خلال خطوات جادة وإرادة سياسية قوية من مراكز القرار لمكافحة الفساد.

- حيث لابد من إجراء مسوحات جادة علمية وميدانية لتحديد حجم الفساد في المجتمع؛ بهدف تحديد الأساليب الناجعة في مكافحته.

اهداف مدونات السلوك أو الأخلاق؟

- تعبر المدونة عن مجموعة مبادئ ومعايير ارشادية تهدف إلى ضمان النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل القطاع الخاص.
- وتهدف المدونة بموادها وبنودها إلى مساعدة الادارة وموظفيها بالقيام بأعمالهم اليومية ومسؤولياتهم وصولا الى ذلك المستوى الرفيع الذي يتوقعه متلقي الخدمة.
- كما وتهدف بشكل رئيس الى الارتقاء بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاع الخاص.
- بالإضافة الى انها تهدف الى تجاوز العثرات وحماية القطاع الخاص من الانتقاد حتى يتسنى بناء جسور الثقة بينها وبين المواطنين من خلال الارتقاء بأداء القطاع الخاص بما يتماشى مع القوانين.

ما هي الأسباب الداعية لإصدار مدونات السلوك

تزايد الأنشطة والأعمال القائمة على المعرفة أدى إلى مزيد من التخصص المهني الاحترافي ومع هذا التطور ظهرت ممارسات مهنية كثيرة ومتنوعة تضر بالمهنة ولا ترتقي بها.

رغبة الشركات في استباق الأحداث وتنظيم نشاطها بذاتها.

انعدام التنظيم التشريعي لبعض الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات وبالتالي قد تخلق صعوبات فنية وقانونية في مواجهة العملاء.

ضغط الرأي العام على هذه المؤسسات لعدم اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والبيئية والتي تمس قطاع كبير من أفراد المجتمع لأسباب اقتصادية وتجارية بحتة.

من أهم مدونات السلوك الموجودة في العالم اليوم

- المدونة الخاصة بالاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسية والصادرة من منظمة الدول الصناعية O.E.C.D بتاريخ 21/6/1976.
- المدونة الخاصة بالشركات متعددة الجنسية والصادرة من الأمم المتحدة بتاريخ 12/6/1990.
- المدونة الخاصة بمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرة من البنك الدولي بتاريخ 25/7/1992.
- بالإضافة الى انه هنالك العديد من الاتفاقيات الدولية المتعددة والثنائية في هذا الاطار.

غرفة صناعة عمّان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

مع الشكر والتقدير...